

من وزير المالية

إلى

N° 3547

18/10/2019

الموضوع: حول المعلوم على العقارات المبنية
المرجع: مكتوبكم عدد 646/2019 الوارد علينا بتاريخ 26 جويلية 2019

لقد طلبتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه مذكم بتوضيحات حول مدى خضوع ديوان مساكن القضاة وأعاون وزارة العدل للمعلوم على العقارات المبنية بعنوان العقارات المعدة للبيع أو المعدة للكراء لفائدة منظوري الديوان باعتبار أن الجماعات المحلية المتواجدة بها هذه العقارات تطالب الديوان بدفع المعلوم على العقارات المبنية بعنوان العقارات المعدة للسكن أو بالحصول على منابها من المعلوم على المؤسسات.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل لا يخضع الباعثون العقاريون للمعلوم على العقارات المبنية باعتبارهم يخضعون للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية.

وبالتالي وبالنسبة إلى الحالة الخاصة بديوان مساكن القضاة وأعاون وزارة العدل وباعتباره باعثا عقاريا فإن العقارات المعدة للسكن التي يقوم بتسويقها لا تخضع للمعلوم على العقارات المبنية في حين يخضع رقم معاملات الديوان المتأتي من التفويت في العقارات المبنية ومعينات كراء العقارات المسوغة لفائدة منظوري الديوان للمعلوم على المؤسسات بنسبة 0,2% مع حد أدنى سنوي يساوي المعلوم على العقارات المبنية المستوجب بعنوان العقارات الإدارية المستغلة في نطاق نشاط الديوان.

من جهة أخرى، وباعتبار أن الديوان ليس له فروع فإن مردود المعلوم على المؤسسات يرصد لفائدة الجماعة المحلية المتواجد بها المقر الاجتماعي للديوان.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

لدراسات والتشريع الجبائي

تساء: سهام بوعديري